الأمم المتحدة

A/C.2/62/SR.5

# الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
12 December 2007
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

**اللجنة الثانية**

**محضر موجز للجلسة الخامسة**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد لينتونين ..... (فنلندا)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

07-53349 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

**المناقشة العامة** (تابع)

١ - **السيدة رودريغير** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): لاحظت أنه في المناقشات العامة الأخيرة في الجلسة العامة للجمعية، كاد زعماء البلدان النامية أن يجمعوا على الدعوة الملحة إلى نظم مالية وتجارية مفتوحة وعادلة وغير تمييزية. فبرامج السياسات الاقتصادية والمالية التي فرضت عليهم في العشرين عاماً الماضية لم تفضي إلى استقرار اجتماعي ولا استقرار للاقتصاد العام، بل إن النمو الذي حدث كان أقل من أن يسمح لهم بتجاوز الحواجز، وهي حواجز غير تعريفية بالأساس، تعوق دخولهم إلى الأسواق.

٢ - وأضاف أن جمهورية فنزويلا البوليفارية وضعت نفسها، بسياستها الخارجية، في صفوف الأصوات التي تستنكر المبادرات التي تهدف لمصلحة البلدان الصناعية، والتي سمحت لهذه البلدان بأن تهرب من الالتزامات التي تعهدت بها في مختلف المؤتمرات الدولية ومؤتمرات القمة في الوقت الذي تزيد فيه من التدابير الحمائية لصناعاتها بما يضر البلدان الفقيرة. كما أنه من المعروف على نطاق واسع أن استمرار الديون الخارجية يضر بالأمور الاقتصادية والمالية لبلدان الجنوب، حيث أنه يعمق الفوارق في توزيع الثروة. وقال إن هذه العقبة الخطيرة وغير المحتملة أمام التنمية البشرية لأشد البلدان فقراً، ستفضي إلى كارثة إنسانية عالمية. وفي نفس الوقت، فإن النزعة الاستهلاكية والضمان الاجتماعي ورخاء البلدان المقرضة، كل ذلك كان ممولاً من التدفقات الصافية المتزايدة بصورة مضاعفة لرؤوس الأموال من البلدان المقترضة.

٣ - وعلى هذه الخلفية، دعت حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية مراراً إلى نموذج اقتصادي أكثر إنسانية، نموذج يحترم الحقائق الوطنية، ويسمح بإنتاج عالمي للثروة والعدالة في التمتع بها، كما ركزت هذه الحكومة على ضرورة تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وتشجيع السياسات السكانية المناسبة، وإعطاء الأولوية للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية.

٤ - واستطردت قائلة إنه خلال السنوات التسع الماضية، طبقت فنزويلا سياسة هدفها المحوري هو إضفاء الديمقراطية ونقل السلطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إلى القطاعات المهمشة والفقيرة، حتى يمكن القضاء على الفروق الموجودة في توزيع الثروة. وأوضحت أنه في السنوات الأخيرة حدث انتعاش اقتصادي حاد في البلاد، الأمر الذي لم يسمح لها بمعالجة مشكلات التنمية فيها فحسب، بل وبالمساهمة في حل مشكلات البلدان الشقيقة، لاسيما في قطاع الطاقة. فقد شجعت حكومة فنزويلا تطوير آليات التكامل المالي الإقليمية، التي سمحت، بأدوات مبتكرة وباستخدام العملات الوطنية، بإيجاد نوع من التآزر، وبالتالي توفير الموارد، وساعدت في إيجاد وسائل لتوجيه الموارد نحو تنمية الأقاليم التي تولدت فيها هذه الموارد.

٥ - ومضت تقول إن شعب فنزويلا فخور بالطريقة التي ساعدت بها موارده بلدان أمريكا اللاتينية في الخروج من أزمتها المالية الخطيرة. وطبقاً لهذه التجربة، اقترحت فنزويلا إقامة مصرف للجنوب، تجري الآن مناقشة تفاصيله. وقالت إن موقف حكومتها هو أن استخدام الطاقة الرخيصة يمكن أن يدفع التنمية الشاملة للمجتمع إلى الهدف الأوسع وهو القضاء على الفقر. وفي هذا الإطار، استطاعت جمهورية فنزويلا البوليفارية، بالتعاون مع بوليفيا وكوبا ونيكاراغوا، أن تنشئ البديل البوليفاري للأمريكتين، وهو مبادرة إقليمية للتكامل تسعى إلى تصحيح التفاوت الموجود بين بلدان الإقليم بتعزيز المميزات التعاونية وإزالة العقبات التي تحول دون التكامل الحقيقي، مثل الفقر والاستبعاد الاجتماعي

أو الفرص المتفاوتة في الحصول على المعلومات والتكنولوجيا والمعرفة.

٦ - وتؤمن مبادرة البديل البوليفاري للأمريكتين أيضا بأنه من المهم إعادة التفكير في اتفاقيات التكامل، من أجل تحقيق التنمية الوطنية والإقليمية للسكان الأصليين. وأضافت أن من أهم الاتفاقيات التي ينبغي التوقيع عليها في إطار هذه المبادرة هي المبادرة الخاصة بالكيماويات النفطية، التي تهدف إلى تيسير إقامة آليات للتعاون والتكامل من أجل تشجيع استخدام موارد الطاقة المحلية كقاعدة لتحسين الظروف الاجتماعية-الاقتصادية لسكان القارة من خلال تعزيز ثلاثة أعمدة للتنمية المستدامة: النمو الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة.

٧ - **السيد يوسفي** (الجزائر): قال إنه من المفارقات أن العولمة لعبت دوراً في نجاح بعض البلدان النامية، وفي تهميش الكثير غيرها، حيث حالت دون تحقيقها للنمو المستدام والتنمية. وأضاف أن البلدان النامية مازالت تواجه عقبات هيكليه رئيسية وهي تسعى للانضمام إلى الاقتصاد العالمي، وهو ما يعني أن الأمر بحاجة إلى آليات لتيسير اندماج هذه الدول في هذا الميدان. فتنفيذ جدول أعمال التنمية يعتمد على إقامة شراكة عالمية في مجال التنمية تستطيع أن تصحح التوزيع غير العادل لتكاليف العولمة.

٨ - وأضاف أن لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية دوراً ينبغي أن تلعبه في مجال التنمية. وبالتالي فإن الإصلاح الجاري في هذه المؤسسات، ينبغي أن يراعي شواغل جميع البلدان النامية من أجل ضمان مشاركتها العادلة في صنع القرار. كما ينبغي تعزيز التنسيق بين هذه المؤسسات والأمم المتحدة من أجل العثور على طريقة أفضل لتمويل التنمية. وقال إن الجهود التي تستحق الثناء لإيجاد توافق آراء دولي بشأن الأهداف الدولية للتنمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي أن دعمها بالوفاء بالالتزامات التي سبق التعهد بها.

٩ - وأعلن أن المؤتمر الدولي لمتابعة تمويل التنمية لاستعراض توافق آراء مونتيري، الذي سيعقد في الدوحة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ سوف يتيح فرصة مناسبة لتقييم مدى التقدم فيما يتعلق بالالتزامات التي سبق التعهد بها، والنظر في طرق معالجة التحديات الجديدة في مجال تمويل التنمية.

١٠ - ومضى يقول إن الآليات اللازمة لزيادة موثوقية أنشطة منظومة الأمم المتحدة وفعاليتها واتساقها بحاجة إلى الأخذ بها في إطار المبادئ التوجيهية التي ينبغي أن تحكم الأنشطة التشغيلية: أي حيادها من ناحية، وطبيعتها التعددية والعالمية والطوعية من ناحية الأخرى. فإصلاح الأنشطة التشغيلية ينبغي أن يساعد في جعل الأمم المتحدة أكثر تأثيراً وأكثر كفاءة في دورها في تعزيز قدرات البلدان النامية، كما ينبغي متابعة هذه الأنشطة ضماناً لمراعاتها لولاية كل جهاز من أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية.

١١ - واستطرد قائلاً إن التنمية المستدامة ينبغي النظر إليها من زاوية النهج المتكامل للأعمدة الثلاثة للنمو الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة. وعلى ذلك، فإن التحدي المتمثل في تغير المناخ الذي ينطوي على تهديدات للمجتمع الدولي يرتبط ارتباط وثيقاً بمسألة التنمية. فأزمة المناخ الحالية تشكل تهديداً حقيقياً للأجيال الحالية والقادمة، وعلى الأخص في أفريقيا، تلك القارة التي كانت مهددة في يوم من الأيام بتغير المناخ وكانت أكثر المناطق ضعفاً في مواجهته. وقال إن الدعم العلمي والتكنولوجي ونقل التكنولوجيا والمعرفة من البلدان المتقدمة، بما يتمشى مع الالتزامات التي سبق التعهد بها، سوف يساعد في تخفيف آثار تغير المناخ في أفريقيا.

١٢ - ومضى يقول إن الجهود المبذولة من جانب المجتمع الدولي لمحاربة تغير المناخ ينبغي أن تتجه نحو إقامة نظام على نطاق العالم يقوم على أساس إستراتيجية للحد من الإنبعاثات، بشرط أن يكون نظاماً فعالاً وعادلاً. وأضاف أن القرارات الخاصة بالمسائل البيئية تدعو إلى نهج عالمي تتشابك فيه جهود الحد من الفقر مع تشجيع النمو الاقتصادي ومكافحة الأمراض المتفشية والصراعات. فالتآزر ضروري هنا من أجل مواجهة التحدي المزدوج لتغير المناخ والتصحر.

١٣ - ومضى يقول إن أداء التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتوسع فيه ليشمل قطاعات إنمائية عديدة، يبين أهمية هذا النوع من التعاون. فهو ليس بديلاً عن التعاون بين الشمال والجنوب وإنما هو مكمل له، وينبغي تعزيز دينامية هذا التعاون بترتيبات طويلة الأجل للتعاون الثلاثي ودمجها بصورة مناسبة في الأنشطة التشغيلية.

١٤ - وأختتم كلمته قائلاً إن التعاون الإقليمي فيما بين البلدان النامية يمكن أن يساعد استراتيجيات التنمية الوطنية. فالشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا تظل أنسب أدوات تنفيذ الإدارة السياسية والاقتصادية في أفريقيا.

١٥ - السيد أكي خو(السودان): أعرب عن قلقه من أنه رغم نمو الاقتصاد العالمي، والجهود المبذولة من أجل الإصلاح الاقتصادي والسياسي، فإن البلدان النامية-وعلى الأخص أقل البلدان نمواً-مازالت تخضع لضغوط خارجية مستمرة خارجة عن إرادتها، تعوق جهودها للقضاء على الفقر والجوع وتحقيق التنمية المستدامة. فالعولمة لم تصبح بعد قوة عادلة ومنصفة وشاملة. وقد أحدثت بالفعل فوارق بين البلدان وفي داخلها، مع تضرر أقل البلدان نمواً عن غيرها.

١٦ - ومضى يقول إنه مما يثير القلق أيضا أن القارة الأفريقية مازالت متخلفة عن باقي العالم النامي في سيرها نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ودعى إلى ضرورة إعطاء اهتمام خاص لهذه القارة التي طال عذابها. وأوضح أنه في هذا السياق، يرحب السودان بتعهد الأمين العام بإعطاء أفريقيا الأولوية، وأنه يتطلع إلى رؤية نتائج مبادرته الأخيرة لتشكيل المجموعة التوجيهية للأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، وتقدير مدي تأثير هذه المبادرة على الوفاء بالوعود التي لم تتحقق لأفريقيا.

١٧ - وأردف قائلا إن توقف جولة مفاوضات الدوحة لفترة طويلة، زاد من إلحاح الحاجة إلى ضمان نظام تجاري عالمي عادل، يعطي فرصة للبلدان النامية، وعلى الأخص اقل البلدان نمواً، للدخول إلى الأسواق دون رسوم ودون حصص، وإلغاء الدعم الزراعي.

١٨ - ومضى يقول إن الأمم المتحدة قامت بدور رائد هذا العام في معالجتها للتحدي العالمي الذي يفرضه تغير المناخ. وأضاف أن الأمر سوف يحتاج إلى إرادة سياسية للإسراع نحو اتفاقية جديدة في الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، التي ستعقد في بالي في شهر كانون الأول/ديسمبر، وهي الدورة التي ينبغي أن تتضمن أهدافاً صارمة وقاطعة للحد من الانبعاثات. وقال إن أشد البلدان فقراً، والتي بها أقل مستويات من الانبعاثات وهي الأقل استعداداً لمواجهة الآثار المعاكسة لتغير المناخ، ولكنها الأكثر تضرراً منه، ينبغي أن تلقى عوناً من المجتمع الدولي.

١٩ - وأوضح أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مازال مهماً حيث أن بإمكانه مساعدة البلدان النامية على حشد قواها الجماعية وتكاملها في زمن العولمة الاقتصادي. وقال إن من بين الأحداث الهامة، انعقاد الدورة المواضيعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في جنيف في شهر تموز/يوليه الماضي. ورحب بالمهام الجديدة للمجلس، أي الاستعراضات الوزارية السنوية، ومنبر التعاون في مجال التنمية، وهو ما

يمكن أن نتوقع منه أن يساهم في تدعيم المجلس، وتنفيذ الشراكة العالمية من أجل التنمية، ورصد الالتزامات تجاه التنمية . وقال إن على اللجنة أن تسعى إلى جعل هذه المهام أكثر توجهاً نحو النتائج، وأن تصبح منبراً لتبادل الحضارات.

٢٠ - وقال إنه في مجال الإصلاح الجاري للأنشطة التشغيلية للأمم المتحدة في مجال التنمية، فإن السودان يؤيد عملية تتسم بالشفافية والشمولية تقوم على مبادئ الملكية والسيادة الوطنيتين، وتراعي الأوضاع الفريدة والاحتياجات الخاصة للبلدان مراعاة تامة.

٢١ - وأردف قائلا إن السودان يتطلع إلى الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، المقرر عقده في أواخر ذلك الشهر، معرباً عن أمله في أن يكون فرصه لاكتشاف طرق لتعزيز تنفيذ توافق آراء منتيري. وقال إن هناك أهميه خاصة لأن تواصل البلدان النامية المطالبة بالاستماع إلى صوتها والمشاركة في عملية صناعة القرارات الدولية، ضماناً لاندماجها في النظام الاقتصادي العالمي، بل والأهم من ذلك هو مشاركتها في وضع مؤشرات لهذا النظام.

٢٢ - وأختتم كلمته بالإعراب عن أمل السودان في أن تواصل اللجنة إيلاء الاهتمام بالظروف المتنوعة والخاصة للبلدان، لاسيما في حالة البلدان الخارجة من الصراعات، مؤكداً أهمية المعونة الرسمية للتنمية، وإلغاء الديون التي تعرقل جهود التنمية وإعادة البناء.

٢٣ - **السيد كيم هيون-تشونغ** (جمهورية كوريا): قال إنه مع وصول العالم إلى منتصف الطريق نحو عام ٢٠١٥، أصبح من الضروري تقدير مدى التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وتجديد الالتزام بتحقيقها في التاريخ المحدد. فتقرير الأمين العام عن عمل المنظمة (الوثيقة A/62/1) يبين أنه في الوقت الذي أحرز فيه بعض التقدم، فإن هذا التقدم لم يكن متساوياً، بل أن الكثير من البلدان لم تضع قدميها بعد على الطريق لتحقيق هذه الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. وفي الوقت الذي لم يعد فيه أي شك في ضرورة المشاركة العالمية من أجل تحقيق هذا الهدف، فإنه من المهم أيضا الاعتراف بأن المسؤولية الأولية تقع على عاتق البلدان النامية. وأضاف أن الكثير من المنابر الدولية ركزت على أن الاستراتيجيات الوطنية للتنمية، والإدارة السليمة، والملكية والقيادة الوطنية كلها عناصر تغذي التنمية المستدامة. وبينما قد تتخذ نهج مختلفة، فإن استراتيجيات النمو الشاملة ينبغي أن تكون عنصراً حيوياً في خطط التنمية.

٢٤ - ومضى يقول إن أفريقيا تحتاج إلى اهتمام خاص، وأن مبادرة الأمين العام لمساعدة التنمية في القارة الأفريقية بتشكيل مجموعة توجيهية للأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا هي خطوة تستحق الترحيب. وبالمثل، فإن المبادرة التي اتخذها رئيس الجمعية العامة بعقد اجتماع للقادة لمناقشة الأهداف الإنمائية للألفية أثناء الدورة الحالية، ستساعد أيضا في تنشيط هذه الجهود. وأعلن أن جمهورية كوريا تبذل من جانبها جهوداً خارقه لإحداث زيادة كبيرة في المساعدات الإنمائية التي تقدمها لأفريقيا، بموجب المبادرة الكورية لتنمية أفريقيا، التي بدأتها في آزار/مارس ٢٠٠٦، كما أنها تشارك في مبادرة القرية الألفية التي سيكون لها تأثيراتها الملموسة على التنمية، إذا كتب لها النجاح.

٢٥ - وأعرب عن أسفه لأن بطء معدلات الزيادة في المعونة الرسمية للتنمية تعوق تنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية بصورة كاملة. فالواقع أن مستوى المعونة المقرر مازال أقل من المطلوب لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فالمؤتمر الدولي لمتابعة تمويل التنمية، المقرر عقده في الدوحة في نهاية عام ٢٠٠٨، سيتيح فرصة طيبة لإعادة تقييم الاحتياجات المالية وإحياء الالتزام السياسي بتوفير هذه الاحتياجات، في الوقت الذي سيساهم فيه الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية المقرر عقده يومي ٢٣ و ٢٤

تشرين الأول/أكتوبر مساهمة قيمه في مؤتمر الدوحة. وأضاف أن حكومة جمهورية كوريا تبذل قصارى جهدها للوفاء بالتعهدات التي أعلنت عنها في مؤتمر القمة عام ٢٠٠٥، وذلك بإحداث زيادة كبيرة فيما تقدمه من معونة رسمية للتنمية.

٢٦ - واستطرد قائلا إنه من بين الموارد العديدة لتمويل التنمية التي حددها توافق آراء مونتيري: المساعدات، وتخفيف أعباء الديون، والتجارة التي تعتبر كلها على نطاق واسع أمور حيوية للتنمية. وأضاف أن تاريخ التنمية في الكثير من البلدان بما في ذلك جمهورية كوريا نفسها، أوضح أن المعونة الإنمائية وحدها لا تجلب تنمية مستدامة على المدى البعيد. فالتنمية ينبغي أن تنبع من محركها نفسه، وهو في حالة جمهورية كوريا قام على التجارة الدولية. فمع تعزيز التجارة لدينامية التنمية بما تخلقه من اعتماد على النفس في البلدان النامية، جعل جمهورية كوريا تؤيد بشدة التجارة الحرة في الأسواق المفتوحة. ودعا إلى استئناف جولة مفاوضات الدوحة واستكمالها في أسرع وقت بغرض إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يتمتع بقدر أكبر من الحرية، مع إيلاء اهتمام خاص باحتياجات البلدان النامية. وإلى أن يحدث ذلك، فمن الممكن تحقيقه بدرجة ما عن طريق اتفاقيات للتجارة الحرة.

٢٧ - وأردف قائلا إن جمهورية كوريا مازالت ملتزمة التزاماً تاماً بعملية إصلاح الأمم المتحدة. فهى تعتقد أن دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي بحاجة إلى تعزيزه في المسائل الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك التعاون في مجال التنمية. فتعظيم إمكانات منظومة الأمم المتحدة، التي تعرضت كثيراً للنقد بسبب تشتتها وافتقارها إلى تآزر عملياتها، سيكون خطوة حيوية أخرى. فتعزيز الترابط على امتداد منظومة الأمم المتحدة، وعلى الأخص في ميادين التنمية، والمساعدات الإنسانية، والبيئة، سيمكن المنظومة ككل من تحقيق نتائج أفضل. فجمهورية كوريا تعتنق وجهة النظر القائلة بأن ''توحيد الأداء'' هو النهج الصحيح لإصلاح دعم التنمية. وبالتالي فإنها تؤمن بأن مناقشة قضايا الترابط على طول المنظومة يمكن أن تدرج في عملية الاستعراض الشاملة للسياسات التي تجري كل ثلاث سنوات، والمقرر إجراؤها في الدورة الحالية للجمعية العامة، بغرض النهوض بالفعالية العامة للتعاون في مجال التنمية.

٢٨ - وأوضح أن التنفيذ الفعال لجدول أعمال التنمية لن يتحقق دون مشاركة المرأة في جميع جوانبه. ولذا فإن التعليم والفرص المتساوية أمام المرأة، ليس مجرد قضايا حقوق إنسان، بل إنها شروط حيوية للتنمية الاقتصادية. فتمكين المرأة وتعميم المنظور الجنساني في صنع السياسات ينبغي أن يكون بالتالي مسألة محورية في أي جهود تبذل لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٩ - ومضى يقول إنه أصبح من الواضح الآن أكثر من أي وقت مضى أن ظاهرة الاحترار العالمي تعوق الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فتغير المناخ في الحقيقة مسألة عالمية تحتاج إلى معالجتها على وجه السرعة من خلال عمل دولي منسق. والأمل معقود على أن يقوم مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ المقرر عقده في بالي في شهر كانون الأول/ديسمبر بوضع إطار لخريطة طريق لما بعد عام ٢٠١٢ لدفع الجهود نحو اقتصاد يقلل من انبعاثات الكربون، على أن يكون هذا الإطار شاملاً ومرناً بصورة تسمح لجميع الدول بالانضمام إلى مثل هذه الجهود العالمية، كما ينبغي أن يشتمل على تدابير لتخفيف انبعاثات الكربون، والتكيف معها، وعمليات التمويل والتكنولوجيا.

٣٠ - **السيد روميرو مارتينيز** (هندوراس): قال إنه من الصعب على بلده أن تحدد أولويات المناقشات نظراً لأن التجارة الدولية والتنمية لهما نفس الأهمية التي للديون

الخارجية والتنمية. فالمطالب متنوعة، وكذلك البحث عن حلول لها.

٣١ - وأضاف أن القضاء على الفقر مسؤولية جماعية، فلن يكون هناك أي تقدم اجتماعي في الوقت الذي يعيش فيه الملايين من البشر في ظروف من الظلم وانعدام المساواة والتفرقة والفقر المدقع. وطالب بأن تراعي أيه تدابير تتخذ، حقائق الظروف الحالية.

٣٢ - وأوضح أن إقليم أمريكا اللاتينية قد تعرض للكثير من الكوارث الطبيعية التي سببت خسائر في الأرواح ودمرت البنية الأساسية وطاقات الإنتاج. وأعلن أن الأمر بحاجة إلى إستراتيجية عالمية لتقليل أعداد الكوارث والخروج بسياسة للوقاية منها.

٣٣ - واستطرد قائلاً إنه في ضوء ارتفاع أسعار النفط، فإن بلاده مهتمة بتشجيع موارد الطاقة الجديدة والمتجددة، كما أنها ترحب بمبادرة إستراتيجية التنمية المستدامة. وأضاف أن هندوراس تدعم جميع المبادرات العاجلة والعملية التي تركز على تغير المناخ. ففي أول جلسة عامة مواضيعية للاجتماع الرفيع المستوى المعني بتغير المناخ، ساهم رئيس هندوراس ببعض الأفكار وشرح كيف أن بلاده تعمل من أجل المحافظة على البيئة.

٣٤ - ومضى قائلاً إنه رغم أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب له أهميته وأنه أسفر عن نتائج ممتازة، فإنه ليس بديلاً للتعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب. فبلاده تود أن ترى الأسواق مفتوحة أمام منتجاتها بأسعار عادلة ومعقولة. فعندما تتوافر مثل هذه الفرص، سوف يكون بإمكان البلدان النامية أن تقضي على الفوارق الموجودة وأن تنمي اقتصادها. فالتحدي يكمن في المضي قدماً، وتحسين الظروف الاجتماعية وخلق ظروف مواتية أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣٥ - **السيد آل نجم** (الكويت): قال إن الوقت قد حان لتغيير طريقة التعامل مع الكثير من التحديات التي مازالت قائمة بعد سبع سنوات من مؤتمر قمة الألفية من أجل الوفاء بالالتزامات التي أعلن عنها آنذاك. وأوضح أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب شراكة عالمية لإنقاذ حياة الملاين من البشر وتحسين مستوى معيشتهم خلال السنوات القليلة القادمة.

٣٦ - واستطرد قائلا إن وفده يعلق أهمية كبيرة على الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، الذي سيعقد بعد مدة قصيرة، والذي ستشارك فيه الكويت على مستوى رفيع، اقتناعاً منها بأن الهدف الرئيسي للاجتماع هو تقييم انجازات الأهداف الإنمائية للألفية. وأعلن أن الكويت قد خطت خطوات واسعة في تحقيق الالتزامات والقرارات الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وفي تحقيق أهدافه، لاسيما في مجالات التعليم والصحة وتعزيز دور المرأة، كما صاغت سياسات جديدة من أجل تشجيع المزيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورفع مستويات المعيشة.

٣٧ - وأردف قائلاً إنه منذ استقلال الكويت، اعتمدت سياسة سخية للمساعدات التي تقدمها إلى البلدان النامية، بما في ذلك إنشاء الصندوق الكويتي للإنماء الاقتصادي العربي عام ١٩٦١، وهو الصندوق الذي قدم أكثر من ١٢ بليون دولار لتمويل مشروعات البنية الأساسية في أكثر من ١٠٠ بلد. وأوضح أن الكويت تقدم مساهمات طوعية سنوية إلى الوكالات الدولية المتخصصة والصناديق الإقليمية، وأنها تبرعت مؤخراً بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار للبنك الإسلامي للتنمية من أجل القضاء على الفقر في أفريقيا وتوفير الإغاثة والإمدادات الإنسانية إلى البلدان التي تعرضت لكوارث طبيعية. كما أن الكويت أيدت عمل لجنة التنمية المستدامة، وهي تدعو جميع الدول الأعضاء إلى المساهمة فيها.

٣٨ - وأضاف أن الجهود القطرية والإقليمية والدولية مطلوبة للتغلب على الصعوبات التي تعوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهي صعوبات تشمل ضعف البنية الأساسية الوطنية، وعدم كفاية التمويل، ونقص التكنولوجيا، وعدم القدرة على الاستفادة من العولمة. وقال إن على البلدان النامية أن تفي بتعهدها بدعم الهياكل الاقتصادية للبلدان النامية وأن تقدم لها المساعدات المالية والتكنولوجية، إضافة إلى الأدوية، بما يعادل ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لدعم الاستراتيجيات الوطنية التي وضعتها تلك البلدان نفسها.

٣٩ - وأثنى على جهود بعض البلدان المتقدمة لتحقيق هذا المستوى من المساعدات الإنمائية، وعلى جهود العديد من البلدان النامية لتحقيق الحكم السليم، وسيادة القانون والشفافية، ومحاربة الفساد. كما أن وفده يقدر ما فعلته مجموعة الدول الصناعية الثمانية والاتحاد الأوربي من إعفاء أحد أقل البلدان نمواً من ديونه، وقال إنه يتطلع إلى مواصلة الجهود في هذا الاتجاه وإلى إعادة جدولة الديون.

٤٠ - ومضى يقول إن الكويت قامت بتحرير التجارة وإدخال تحسينات عليها في السنوات الأخيرة، وعززت الاستثمارات الخارجية، وأعطت للقطاع الخاص دوراً رائداً على أساس المنافسة الحرة، وكلها أمور احتاجت إلى تعديلات مستمرة في التشريعات. وأعرب عن أمل وفد بلاده في إعطاء البلدان النامية وأقل البلدان نمواً دوراً أكبر في تقرير سياسة منظمة التجارة العالمية، وأن يظهر نظام عالمي للتجارة يكون أكثر عدالة لهذه البلدان.

٤١ - وفيما يتعلق بتغير المناخ، قال إن التركيز المبدئي مازال قائماً على الحد من استخدام أنواع الوقود الأحفوري، في الوقت الذي نتجاهل فيه عوامل أخرى مثل إزالة الغابات، وتحضير الأراضي الزراعية، والطاقة النووية. وأعلن أن الكويت ترفض فرض أي التزامات على البلدان النامية، لاسيما تلك التي تعتمد على أنواع الوقود الأحفوري قبل أن تفي البلدان الصناعية بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو ذات الصلة.

٤٢ - وأردف قائلاً إنه لابد من تعبئة المزيد من الموارد المالية على المستوى الدولي بغرض استكشاف ونقل تكنولوجيات سليمة بيئياً تهدف إلى إعطاء نصيب أكبر لأنواع الوقود الأحفوري بين مصادر الطاقة كما تهدف إلى زيادة التعاون الدولي والاستثمارات لتوفير إمدادات مستمرة من الطاقة إلى البلدان التي تحتاج إليها، تجنباً لتأثيرات تقلبات أسعار مصادر الطاقة على التنمية الاقتصادية في بعض البلدان. وأختتم حديثه قائلا إن التعليم وإثارة الوعي فيما يتعلق بالطاقة المتجددة وفوائدها، أمر مطلوب أيضا.

٤٣ - **السيد تشيدومو** (موزامبيق) قال: إنه رغم أن بعض البلدان النامية قد اقتربت من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عدة مجالات، فإن أغلبها-لاسيما تلك الواقعة جنوب الصحراء الأفريقية-مازال بعيداً عن هذه الأهداف، ومازال بعضها بعيداً عن تحقيق هدف واحد منها. وهذا الخلل، مصحوباً بتقلب الأسواق السلعية والمالية الدولية، يزيد من ضعف مشاركة البلدان النامية فيما أصبح الآن اقتصاداً عالمياً قوياً.

٤٤ - وأضاف أن نصيب أفريقيا من التجارة الدولية مازال ضئيلاً، وأن ٣١ في المائة من السكان يعيشون تحت الحد الأدنى من استهلاك الأغذية اللازمة للطاقة، في الوقت الذي مازالت فيه الأمراض القاتلة تتسبب في وفاة نحو أربعة ملايين شخص سنوياً. فالفقر مازال يمثل أكبر تحد وهو العقبة الأولى أمام الجهود الإنمائية. وأعلن أن الأمر بحاجة إلى تدابير فورية وملموسة من أجل التنفيذ الكامل للالتزامات الواردة في

مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة الرئيسية، بما في ذلك تلك التي تعقد في إطار الدول الثمانية الكبار.

٤٥ - واستطرد قائلا إن مستويات المعونة الرسمية للتنمية انخفضت في عام ٢٠٠٦، والأرجح أنها ستنخفض أكثر في عام ٢٠٠٧. فالهدف الذي طال انتظاره، وهو تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لم يتحقق، كما لم تتحقق المساعدات الإضافية التي تم التعهد بها للبلدان النامية في مؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥ بمبلغ ٥٠ بليون دولار. وأعرب عن أمله في أن ينجح مؤتمر المتابعة الدولي المعني بتمويل التنمية في القيام بعمل يكفل التنفيذ الكامل للالتزامات التي تضمنها توافق آراء مونتيري.

٤٦ - وأوضح أن الركود الذي حدث في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، هو مسألة تثير قلقاً بالغاً لدى البلدان النامية. وأضاف أن وفده يدعو البلدان المتقدمة إلى إظهار الإرادة السياسية اللازمة لكسر الجمود الحالي وضمان استكمال المفاوضات الجارية بنجاح وفي الوقت المناسب.

٤٧ - ومضى يقول إن المشكلات المتعلقة بالتجارة، بما في ذلك العقبات الهيكلية، تثير قلق أقل البلدان نمواً، ولابد من معالجتها بطريقة كلية ومتكاملة. وأعلن أن على مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالتجارة والتنمية أن يلعب دوراً تحفيزيا في بناء قدرات البلدان النامية ضماناً لأن تكون المفاوضات التجارية عملية شاملة. وطالب بأن تراعي النتائج شواغل جميع البلدان النامية.

٤٨ - واستطرد قائلا إنه رغم أن الدخول إلى الأسواق وتخفيض التعريفة الجمركية يشكلان أهم التحديات أمام البلدان النامية، فإن أغلب هذه البلدان يحتاج إلى موارد مالية إضافية لتحسين إنتاجيته وقدرته على المنافسة. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، تعهد زعماء العالم بدعم بناء القدرات وزيادة المساعدات المقدمة لهذا الغرض، من أجل تمكين البلدان النامية من الاستفادة من الفرص التجارية المتزايدة. ورحب بالزيادة الأخيرة في الإطار الدولي للمساعدات التقنية المرتبطة بالتجارة إلى أقل البلدان نموا، ودعا إلى الإسراع في تنفيذ مبادرة المعونة من أجل التجارة التي أعلنت عنها منظمة التجارة العالمية.

٤٩ - ومضى يقول إن الكثير من البلدان بدأ يشعر بتأثير تغير المناخ، ومع ذلك فإن البلدان النامية-لاسيما تلك الواقعة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، هي الأكثر تأثراً. وأضاف أن موزامبيق - باعتبارها بلداً معرضاً لأنماط مختلفة من الكوارث الطبيعية، تركز اهتمامها بشكل خاص على الحد من نقاط ضعفها والتخفيف من معاناة سكانها، بالإضافة إلى ضمان القيام بعملة سريعة ومنسقة لإعادة البناء والانتعاش.

٥٠ - ومضى يقول إنه إذا كان كل بلد هو المسؤول أساسا عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيه، فإن جهود التخفيف والتكيف فيما يتعلق بتغير المناخ والوقاية من الآثار السلبية للكوارث الطبيعية أو تخفيفها، تتطلب مشاركة المجتمع الدولي بأسره. وأضاف أن الاجتماع الأخير الرفيع المستوى المعني بتغير المناخ قد أعطى أملاً جديداً في إحراز تقدم كبير في المؤتمر القادم بشأن تغير المناخ.

٥١ - وأردف قائلا إنه فيما يتعلق بالأنشطة التشغيلية للأمم المتحدة في مجال التنمية، فإن العملية الجارية لتحسين فعالية وكفاءة منظومة الأمم المتحدة، ينبغي أن تحرز تقدماً ملموساً باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الدولية المتفق عليها.

٥٢ - ورحب بالتقرير الخاص بالفريق الرفيع المستوى المعني بالترابط على مستوى المنظومة في مجالات التنمية والمساعدات الإنسانية والبيئة، والتوصيات التي احتواها التقرير. وقال إن

وفد موزامبيق يتطلع إلى دراسة التقرير الذي نشر مؤخراً من رئيسي الفريق إلى رئيس الجمعية العامة بشأن المشاورات التي أجريت حتى الآن. وأوضح أن توصيات الفريق هي مساهمة لا تقدر بثمن من أجل إنشاء منظومة للأمم المتحدة أكثر قوة وأكثر تماسكاً على المستوى القطري، وتحقيق إمكانياتها الكاملة باعتبارها شريكاً فعالاً في التنمية. وأوضح أن بلاده قد تطوعت لكي تكون إحدى البلدان الثمانية لتجربة برنامج ''أمم متحدة واحدة'' على المستوى القطري لكي تساهم بمدخلات في العملية الحكومية الدولية وفي القرارات الخاصة بتوصيات الفريق.

٥٣ - وفي ختام كلمته قال إن على الدول التزاماً ومسؤولية جماعية لاغتنام الفرصة التي تتيحها الدورة الحالية للجمعية العامة لكي تمضي إلى الأمام مع جدول أعمال الأمم المتحدة في مجال التنمية. وأضاف أن أهم المسائل المطروحة على الدورة الحالية تتعلق بعمل اللجنة، بما في ذلك تمويل التنمية، وتغير المناخ، والأنشطة العملية من أجل التنمية.

٥٤ - **السيدة ايتموفا** (كازاخستان): لاحظت أنه رغم بعض النجاح بالنسبة للقضاء على الفقر والجوع، فمازال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. وأضافت أن من بين المسائل التي لها أولويتها: الرعاية الصحية، والتدابير اللازمة لعلاج الأمراض المتوطنة، ومعدلات الوفيات بين الأطفال والأمهات، وأمراض السل والملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي أصبح الآن واحداً من أهم أسباب الوفاة بين السكان في سن العمل.

٥٥ - وأردفت تقول إن العالم المتقدم يستطيع أن يساعد البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالامتثال لالتزاماته الدولية في مجالات التنمية، وضمان نجاح جولة مفاوضات الدوحة. كما أن على البلدان النامية أن تدير مواردها الطبيعية والبشرية بحكمة، وأن تمارس الإدارة السليمة، وأن تحارب الفساد على جميع المستويات لكي لا تهدر مواردها.

٥٦ - وأعلنت أن كازاخستان ملتزمة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأنها تنفذ إستراتيجية إنمائية طويلة الأجل، تحت أسم ''كازاخستان ٢٠٣٠''. وأضافت أن الهدف الاقتصادي الرئيسي من هذه الإستراتيجية هو ضمان أن تصبح كازاخستان واحدة من أكثر البلدان قدرة على المنافسة بتنويع اقتصادها، وزيادة إنتاج السلع والخدمات ذات القيمة المضافة، وأن تضع الأساس لاقتصاد خدمات مدعوم بتكنولوجيا متقدمة. كما أن كازاخستان تزيد من إنتاجها من الطاقة، بالإضافة إلى أن مخزونها الضخم من اليورانيوم سوف يلعب دوراً هاماً في تنمية طاقتها النووية, بالإضافة إلى أنها سوف تصبح في عام ٢٠١٧ واحدة من أكبر ١٠ منتجين للنفط في العالم.

٥٧ - وأضافت أن كازاخستان تدرك جيداً حصتها من المسؤولية عن ضمان توازن وأمن الطاقة في العالم. وأن كازاخستان كانت قد اقترحت حلفاً اورواسيويا لاستقرار تسليمات الطاقة، تشجيعاً لتنويع تسليمات الطاقة إلى المستهلكين وإعطاء ضمانات لمنتجي الطاقة. وأعلنت أن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على أسس من المساواة وعدم التمييز، سوف يشجع كازاخستان في هذا المجال.

٥٨ - وأردفت قائلة إنه من المهم مراعاة مصالح البلدان النامية غير الساحلية عند تنمية قدرات النقل العابر، وتشجيع التجارة، والدخول إلى الأسواق العالمية. وقالت إن برنامج عمل آلماتي كان خطوة هامة، وأنه حان الوقت لاستعراض التقدم المحرز في قراراته التنفيذية بشأن تنمية التعاون الإقليمي والبنية الهيكلية للنقل والعبور التي اتخذت في الدورة الأخيرة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التي

عقدت في كازاخستان في شهر أيار/مايو، وكانت خطوة هامة ومنطقية في هذا الاتجاه.

٥٩ - ووجهت الانتباه إلى الاقتراح الذي تقدمت به كازاخستان بإنشاء سجل لدى الأمم المتحدة للمشكلات البيئية الخطيرة من أجل المساعدة في إنشاء آليات لمعالجة الكوارث البيئية.

٦٠ - وقالت إن أزمة الطاقة العالمية والتهديد الذي تشكله التغيرات المناخية السلبية يمثلان مشكلة حادة للمجتمع العالمي. وقالت إنه لابد من وضع إستراتيجية عالمية للبيئة في إطار منظومة الأمم المتحدة لمناقشتها في استعراض متابعة أعمال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢.

٦١ - ومضت تقول إن ملايين البشر قد تضرروا من الحالة السيئة لبحر الآرال: إذ فقد البحر ثلاثة أرباع مياهه وأصبح الملح الموجود على الأجزاء المكشوفة من قاعه يسبب أضراراً بيئية للقارة الاوراسيوية بأكملها. وأوضحت أن بلدان إقليم آسيا الوسطى قد بذلت جهدا كبيرا لإحياء هذا البحر، ولكن الأمر بحاجه إلى جهود المجتمع العالمي. وأضافت أن كازاخستان كانت قد اقترحت في مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، إعطاء الصندوق الدولي لإنقاذ بحر الآرال وضع مؤسسة من مؤسسات الأمم المتحدة. واختتمت كلمتها قائلة إن التكامل الإقليمي مطلوب من أجل مواجهة تحديات العصر الحديث، موضحة أن كازاخستان أعلنت مراراً التزامها التام بالتعاون الإقليمي كوسيلة لتحقيق الرخاء الاقتصادي لبلدان آسيا الوسطى.

٦٣ - **السيد كريستيان** (غانا) قال: إن اهتماماً كبيرا قد تركز على الحد من الفقر في السنوات الأخيرة، حيث أن استمرار وجود الفقر المدقع في عالم من الوفرة هو سبة في جبين المجتمع الدولي. وأهاب بجميع الدول أن تواصل جهودها إلى أن تحقق تقدماً ملموساً في هذا الاتجاه.

٦٤ - وأضاف أن المجتمع الدولي كان دائماً شريكاً مخلصاً في جهود التنمية. فقد قدم دعمه للبلدان الواقعة جنوب الصحراء الأفريقية، بما فيها بلده نفسه، ولأقل البلدان نمواً في التزامه بمساعدة البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٥ - واستطرد قائلاً إن أعداد السكان الذين يعيشون في ظل الفقر المدقع في مختلف أنحاء العالم قد تراجع منذ عام ١٩٩٠، كما تحقق تقدم ملموس في زيادة فرص التعليم وتقليل معدلات وفيات الأطفال. ومع ذلك فإن التقدم كان بطيئاً ومتفاوتاً، بل إن كثيراً من البلدان-لاسيما البلدان الأفريقية-مازال متخلفاً عن الركب. واستطرد قائلا إنه من المهم تعزيز التعاون الدولي ضمانا لتنفيذ الالتزامات التي أعلنت في مختلف المؤتمرات الدولية ومؤتمرات القمة. فالاحتياجات الماسة للبلدان الفقيرة لا يمكن حلها بالاستثمارات الوطنية أو الإقليمية وحدها، إذ تتطلب شراكة عالمية فعالة إذا كان لها أن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف المتفق عليها دولياً. وأكد أن بعض المسائل مثل أزمة الديون، وتغير المناخ، وسياسات التجارة العالمية، والتكنولوجيا، وتمويل التنمية، لا يمكن أن تعالج إلا على المستوى العالمي.

٦٦ - واستطرد قائلا إن التقدم كان بطيئاً في تخفيض الدين الخارجي لأفريقيا بموجب مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. فرغم أن مجموع الدين قد انخفض بالنسبة للناتج المحلى الإجمالي فإن الالتزامات الإجمالية لخدمة الدين ظلت دون تغيير تقريباً بسبب ارتفاع معدلات الفائدة. وأضاف أنه من المفترض أن تكون المعونة-باعتبارها مورداً إضافيا-عنصراً رئيسياً في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. فحتى لو أعفيت هذه البلدان من ديونها بالكامل، سيظل على المعونة الرسمية للتنمية أن تمثل الموارد الإضافية اللازمة للتنمية. ومع ذلك، فإن هذه المعونة الخيرة توقفت عند نصف

المستوى الذي كان موعوداً به وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، رغم ما أعلنت عنه الدول الثمانية الكبار في عام ٢٠٠٥ من مضاعفتها للمساعدات التي تقدمها لأفريقيا بحلول عام ٢٠١٠.

٦٧ - ومضى يقول إن البلدان الفقيرة بحاجة إلى زيادة صادراتها إلى البلدان الغنية، ولكن الحواجز التجارية تعوق زيادة هذه الصادرات. وكان من المفترض أن تحسن جولة مفاوضات الدوحة من فرص دخول البلدان الفقيرة إلى الأسواق، ولكن هذه المفاوضات تعثرت، وهو ما يثير تساؤلات حول التزام الدول بنظام تجاري مفتوح ومتعدد الأطراف إضافة إلى التزامها بالحد من الفقر. فلابد من أن تتفق جولة المفاوضات مع أهداف الحد من الفقر ولا ينبغي أن تتعارض مع أولويات المساعدات الإنمائية التي تم التعهد بها لمختلف حكومات العالم في توافق آراء مونتيري عام ٢٠٠٢. وأضاف أن الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية، التي عقدت في أكرا بغانا، ينبغي أن تعطي للمجتمع الدولي فرصة إضافية ليركز على بعض المسائل التي تواجه أفريقيا وغيرها من الأقاليم النامية، مثل بناء القدرات التجارية والإنتاجية التي تلزمها لكي تنافس على المسرح العالمي.

٦٨ - واختتم كلمته قائلا إن هناك توافق آراء عالميا متزايداً حول التهديد الذي يشكله تغير المناخ والحاجة الملحة لمواجهة هذا التغيير. وأعرب عن أمله بلاده في أن يتيح مؤتمر بالي المعني بتغير المناخ والذي سيعقد في شهر كانون الأول/ديسمبر فرصة لمفاوضات بناءة بغرض التوصل إلى نظام شامل ومتعدد الأطراف لما بعد عام ٢٠١٢.

٦٩ - **السيد غودو** (كينيا) قال: إن على اللجنة أن توفر منابر مناسبة للمداولات بشأن القرارات الموجهة نحو العمل فيما يتعلق بقضايا التنمية الرئيسية. وأعلن ترحيب وفده بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وعقده للأول استعراض سنوي على المستوى الوزاري، وانطلاق منبر التعاون الإنمائي في عام ٢٠٠٧، على أمل أن ينهض ذلك بعمل المجلس واللجنة. وأضاف أن جهود المجتمع الدولي المنسقة سوف تستمر رغم زيادة الفوارق فيما بين البلدان، مدفوعة في ذلك بالنظم المالية والتجارية العالمية غير العادلة.

٧٠ - ومضى يقول إن التنمية المستدامة في جميع البلدان النامية تقريباً واجهت تحديات خطيرة في السنوات العشر الماضية متمثلة في ارتفاع مستويات الدين الخارجي، وتدهور نسب التبادل التجاري، الوضع الذي ازداد تفاقماً بفعل جمود جولة مفاوضات الدوحة والانخفاض المستمر في المعونة الرسمية للتنمية وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البلدان النامية، لاسيما في أفريقيا. فبعد ١٠ سنوات من مؤتمر مونتيري التاريخي، فحتى الآن لم ينفذ الكثير من الالتزامات التي أعلن عنها آنذاك. وقال إن وفده يتطلع إلى المؤتمر الدولي لمتابعة تمويل التنمية الذي سيعقد في الدوحة عام ٢٠٠٨.

٧١ - ومضى يقول إن كينيا تؤيد المبادرات الحالية لتحسين الكفاءة التشغيلية لمنظومة الأمم المتحدة، التي مازالت تستخلص الدروس المفيدة من عملية الإصلاح المؤسسي في كثير من البلدان. فالبيئة والتنمية وقضايا الجنسين أصبحت تحتل الآن مركزاً محوريا، وتتطلب فهماً سليماً لتأثيراتها على عمل الأمم المتحدة، وعلى جدول أعمال التنمية في العالم. وقال إن كينيا-باعتبارها البلد المضيف لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)- تدعو إلى تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتزويده بموارد كافية. وأعلن أن بلاده ستواصل دعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بأن تتكفل بتوفير بيئة مواتية وتقديم دعم من جانبها لكي يعمل مكتب الأمم المتحدة في نيروبي بكفاءة.

٧٢ - وأضاف أن التأثير المنتظر لتغير المناخ على أفريقيا ككل ما لم يتم كبحه، سوف يضر بمعيشة وصحة السكان، وبالموارد المائية، وبالزراعة والأمن الغذائي، ليحدث بالتالي إضرارا على طموحاتها الاقتصادية. وقال إنه من المفارقات أن البلدان النامية-لاسيما في أفريقيا-كانت أقل الأقاليم إسهاما في الاحترار العالمي، ولكنها الأكثر تضرراً منه. ودعا المجتمع العالمي إلى أن يعطي الأولوية للتأثيرات السلبية لتغير المناخ على أساس المسؤولية المشتركة ولكن دون أي تمييز. وينبغي إعطاء اهتمام خاص للبلدان النامية، التي تحتاج في جهودها التي تبذلها للتكيف مع هذه الأوضاع، إلى موارد كافية، وتكنولوجيا، وبناء القدرات أيضا. وأعلن أن كينيا-بصفتها رئيسة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ-تتطلع إلى نتائج مثمرة لمؤتمر بالي المعني بتغير المناخ، وتدعو إلى إنشاء آلية طويلة الأجل لمعالجة تغير المناخ.

٧٣ - واستطرد قائلا إنه في الوقت الذي سيعالج فيه استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات الأنشطة العملية بغرض التأكد من مساهمة البرامج والأموال والوكالات المتخصصة بصورة فعالة في القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، فإنه يناشد اللجنة أن تعالج الاحتياجات الخاصة بأفريقيا، باعتبارها القارة الوحيدة التي أصبح من غير المحتمل أن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، كما حث المجتمع الدولي على دعم جهود أفريقيا في مجال التنمية من خلال برنامج الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا. وفي هذا الصدد، امتدح قرار الأمين العام بإنشاء المجموعة التوجيهية للأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، وقال إنه يتطلع إلى المزيد من الحوار الرفيع المستوى بشأن أفريقيا في عام ٢٠٠٨.

٧٤ - **السيدة سيلفيرا** (أوروغواي): سلطت الأضواء على بعض الخطوات التي اتخذها بلدها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فقالت إنه بالنسبة للحد من الفقر اعتمدت خطة عاجلة في عام ٢٠٠٥ أسفرت بالفعل عن تخفيض كبير في أعداد الفقراء، وقضت على الفقر المدقع، وساعدت على دمج الكثير من الفقراء في المجتمع. وفيما يتعلق بالصحة، فقد تم مؤخراً تشكيل الصندوق الوطني للصحة الذي أعطى أولوية للرعاية الصحية الأولية وخدمات الوقاية. كما وفر الصندوق التمويل الذي يمكن جميع المواطنين من التمتع بحقهم في الرعاية الصحية. وفي مجال التعليم، قالت إن التعليم في باراغواي أصبح الآن إلزاميا ابتداء من سن الرابعة، وأصبحت البرامج توضع لمنع التلاميذ من التسرب من التعليم الابتدائي والثانوي.

٧٥ - وأردفت تقول إن بلدها يعمل الآن من أجل توسيع القطاع الخارجي وتحديثه وتنويعه، بغرض زيادة دور أوروغواي في التجارة الدولية. فالاستمرار في تحرير التجارة أمر ضروري، وينبغي أن يقوم على تجارة دولية ونظام مالي مفتوح وله قواعده ويمكن التنبؤ به ولا يستند إلى أي تفرقة، وأن يكون خالياً من جميع التدابير الحمائية بما فيها قيود المنتجات الزراعية ودعم الصادرات. ودعت إلى تخفيف تدابير الدعم الداخلية بصورة كبيرة، وإلى فتح الأسواق، لاسيما أسواق البلدان المتقدمة، بما في ذلك أمام السلع الرخيصة من البلدان النامية.

٧٦ - وبالنسبة لتمويل التنمية، قالت إن وفد بلادها يعلق أهمية كبيرة على الحوار الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية الذي سيعقد في أواخر الشهر والمؤتمر الدولي لمتابعة تمويل التنمية الذي سيعقد في الدوحة عام ٢٠٠٨. وأعلنت أن حكومتها مهتمة بالاقتراحات التي قدمت من أجل أشكال مبتكرة وجديدة لتمويل التنمية، إضافة إلى المبادرات الجديدة بشأن آلية دولية للتمويل.

٧٧ - ودعت إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية من أجل حشد الموارد للتنمية. وفي هذا الصدد، دعت إلى إعادة النظر في مصطلح ''البلدان المتوسطة الدخل'' لأن هذا المصطلح لا يعكس الفروق المحلية التي تخفيها المتوسطات القطرية في أغلب الأحيان، كما لا يعكس الجهود المبذولة للتغلب على ضعف الاقتصادات الوطنية، لاسيما تلك الخاصة بأعداد كبيرة من السكان. ومضت تقول إنه رغم أن أوروغواي مصنفة بين البلدان المتوسطة الدخل، فإنها تواجه عقبات هيكلية تعوق التنمية المستدامة فيها، وأنها بحاجة إلى مساعدات تقنية ومالية. وطبقاً للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، فإن ٩٠ في المائة من سكان أمريكا اللاتينية الذين يعيشون في ظل الفقر المدقع، يوجدون في البلدان المتوسطة الدخل.

٧٨ - وطالبت بمواصلة تعزيز القدرة المؤسسية للأمم المتحدة على مكافحة تدهور البيئة، نظراً للتهديد العالمي الخطير لهذه الظاهرة على الأجيال الحالية والقادمة. ولذا فإن الأمر بحاجة إلى إحراز تقدم في تنفيذ الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وخطة تنفيذ قرارات مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة. وأضافت أن التعاون الدولي بشأن البيئة من خلال الامتثال بالالتزامات القائمة، على أساس المسؤوليات المشتركة ولكن دون تمييز، أمر لا غنى عنه. وقالت إن على البلدان المانحة بالذات أن تزيد من مساعداتها إلى البلدان النامية في هذا الميدان.

٧٩ - ومضت تقول إن على كل بلد أن يمارس مسؤوليته في حماية بيئة أراضية ومياهه بصورة ايجابية، بمشاركة دؤوبة من جانب المجتمع المدني. فبهذه الطريقة، تكفل الدول امتثال الشركات الأجنبية والوطنية التي تعمل في أراضيها بالمعايير الصارمة لسلامة البيئة. وأعلنت أن أوروغواي قد اعتمدت المعايير المقبولة دولياً لهذا الغرض، وأصبحت تطبقها بصرامة.

٨٠ - وأوضحت أنه رغم أن بلدها ليس من بين البلدان التي تساهم بصورة كبيرة في ظاهرة الاحترار العالمي، فإنها تعترف اعترافا كاملاً بأخطار هذه الظاهرة، وبالصعوبة الكامنة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، نظراً للعلاقة الوثيقة بين مواردها الطبيعية وأدائها الاقتصادي.

٨١ - وأخيرا، قالت إن بلدها يشاطر مجلس الأمن قلقه بشأن العلاقة بين النزاعات المسلحة وتجارة المخدرات، والتجارة غير المشروعة، والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. ففي الوقت الذي ينص فيه ميثاق الأمم المتحدة على أن هذه المسألة تقع بطبيعتها ضمن اختصاص مجلس الأمن بموجب القانون الدولي، فإن الدول تتمتع بالحق المطلق في التصرف في أصولها ومواردها الطبيعية طبقاً لمصالحها الوطنية. وبناء على ذلك، وفي الحالات التي لا تنطوي على نزاعات مسلحة، فإن المسائل المتعلقة بالموارد الطبيعية تدخل ضمن اختصاص الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وضربت مثلاً لهذا النوع الأخير من المسائل بالترتيب الذي حدث بين الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل لإدارة الطبقة الحاملة للمياه في غواراني ورصدها وتنميتها المستدامة.

٨٢ - **السيد بلنغا-ايبوتو** (الكاميرون): رحب بتعبئة المجتمع الدولي من خلال عدد من الأحداث الأخيرة المتصلة بالتنمية التي تناولت الكفاح اليومي ضد الفقر، وعلى الأخص في أفريقيا، وفي أقل البلدان نمواً، وفي البلدان النامية الجزرية الصغيرة. وقال إن الوقت قد حان للتحول من الكلام إلى الفعل. ودعا إلى التفكير الجاد في طرق لعلاج الفروق الموجودة في الإدارة الاقتصادية العالمية، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل زيادة الترابط بين الالتزامات والأفعال.

٨٣ - واستطرد يقول إنه من المتفق عليه بشكل عام أن عدداً قليلاً من البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء سوف يحقق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وعندئذ-ما لم نعثر بسرعة على طرق لترجمة الالتزامات إلى فعل ملموس-سيظل الملايين يحملون على ظهورهم أعباء الفقر، وعيونهم متجه إلى الأمم المتحدة، باعتبارها أملهم الأخير في الإبقاء على إنسانيتهم. وقالت إن استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات سوف يتيح فرصة للجنة لكي تعالج المسائل المتعلقة بتحسين قدرة الأمم المتحدة على تلبية احتياجات البلدان النامية وعلى تعبئة موارد مالية مستقرة ومتعددة السنوات ويمكن التنبؤ بها من أجل القيام بأنشطة منسقة ومترابطة.

٨٤ - وقال إن وفده يرحب بانعقاد المؤتمر الدولي لمتابعة تمويل التنمية، الذي ينبغي أن يعمل على الإسراع بتنفيذ توافق آراء موتنيري. كما أن الوفد يعقد آمالاً كبيرة على استئناف جولة الدوحة للمفاوضات التجارية التي لها أهميتها البالغة بالنسبة لقضايا التنمية. فالاتفاق حول الشروط التي تحكم التعريفات الزراعية والدعم والرسوم الجمركية، سوف يحمي مصالح بلدان الجنوب، ويمكن العولمة من أن تحقق أهميتها الحقيقية وأن تخلق مشاركة عالمية حقيقية في التنمية كما لا ينبغي أن ننسى الحاجة إلى مزيد من الترابط بين نظام التجارة المتعدد الأطراف وبين النظام المالي العالمي. كما أعرب عن أمل الكاميرون في إصلاح حقيقي للهياكل المالية العالمية، واعتراف مؤسسات بريتونوودز بالسمات الوطنية الخاصة للبلدان النامية، وتعبئة موارد مالية إضافية ثابتة ويمكن التنبؤ بها من خلال مبادرات مالية مبتكرة.

٨٥ - وبالنسبة للانخفاض الكبير في المعونة الرسمية للتنمية عام ٢٠٠٦، استغرب ما حدث لالتزامات مونتيري. وأضاف أن بعض المسائل مثل مرض الإيدز وتغير المناخ قد أضرت بأفريقيا كثيراً. وأوضح أن الكاميرون، مثلها مثل البلدان الأفريقية الأخرى، تعرضت مؤخراً لفيضانات كاسحة، عالجتها السلطات بسرعة، وإن كان من الضروري معالجة الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة. وفي ختام كلمته قرر دعم بلاده لإقامة سوق للكربون في حوض نهر الكونغو في إطار أحكام بروتوكول كيوتو.

٨٦ - **السيد بوتاجيرا** (أوغندا): قال إنه نظراً للعوامل العديدة المرتبطة بالفقر، فإن للجنة دوراً حاسماً لتنفيذ جدول أعمال الأمم المتحدة وتمهيد الطريق لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. فعلى اللجنة أن تستفيد من الزخم الحالي لكي تتوصل إلى قرارات شاملة بشأن المسائل الجديدة نسبياً للعولمة وتغير المناخ، وأن تستأنف مناقشة بعض المسائل القديمة التي لها أهميتها البالغة بالنسبة للمجتمع العالمي. إذ ينبغي عليها-قبل أي شيء آخر-أن تزيد من هيبتها كمنبر موثوق به لتوافق الآراء بشأن قضايا التنمية الهامة. وقال إنه نظراً لفشل اللجنة في التوصل إلى اتفاق بشأن حماية المناخ العالمي والتجارة والتنمية في دورتها السابقة، فإنها لابد أن تسعى إلى تحقيق توافق آراء بأن تستفيد من التقدم الذي تحقق، مثل استئناف جولة مفاوضات الدوحة والنجاح الأخير في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتغير المناخ.

٨٧ - واستطرد قائلا إنه في نهاية العقد الأول للأمم المتحدة للقضاء على الفقر، زاد الفقر في بعض البلدان الأقل نمواً، لاسيما في أفريقيا جنوب الصحراء. ولكن هذا العقد شهد حجز الفقر مكاناً لنفسه في قلب برامج التنمية، ونقل رسالة واضحة تفيد أنه لابد للبلدان المتقدمة أن تستثمر المزيد من الموارد لدعم جهود البلدان النامية للحد من الفقر. وقال إنه مع فهم أفضل للعقبات الشديدة التي تواجه البلدان، سوف يكون العقد الثاني أكثر نجاحاً.

٨٨ - ومضى يقول إن أوغندا تحسن أداءها بالنسبة للنمو الاقتصادي لمصلحة الفقراء. فالنمو الاقتصادي تضاعف ليصبح ٦ في المائة سنوياً منذ عام ١٩٩٠، ولكنه تباطأ قليلاً في السنوات الخمس الأخيرة. فكما حدث في أغلب البلدان النامية، واجهت أوغندا تحديات هائلة في تحقيقها للنمو المستدام، نظراً لعدم كفاية المساعدات الإنمائية، ونقص الاستثمارات في القدرة الإنتاجية، والفرص المحدودة للدخول إلى الأسواق، وأعباء الدين، وكلها أمور فاقمت من التأثير المعاكس لتغير المناخ. وأكد أن الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يكادا يكونا مستحيلين ما لم تعالج هذه المشكلات.

٨٩ - ومضي يقول إنه على اللجنة، أثناء استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات، أن تفكر في قيام الأمم المتحدة برصد ومتابعة الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، لكي تعرف الانجازات والمجالات التي يمكن تحسينها. وفي هذا الصدد، قال إن وفده يرحب بالاستعراض الوزاري الأول للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنبر التعاون الإنمائي الذي انعقد في تموز/يوليو ٢٠٠٧، وأن الوفد يتطلع إلى المناقشة بشأن تأثير الالتزامات والسياسات والعمليات الدولية على تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتنمية.

٩٠ - وأوضح أن بعض القواعد الدولية قد أخرت تقدم البلدان النامية، وأن المجتمع الدولي لم يفعل ما يكفي لحل بعض المشكلات. فالنظام المالي الدولي أضر بجهود البلدان النامية في تخليص أنفسها من الديون، كما أن النظام التجاري العالمي حال بصورة غير عادلة دون حصولها على التكنولوجيا اللازمة من خلال نظام مبالغ في صرامته لحقوق الملكية الفكرية، وكلها أمور أبقت على الفجوة بين البلدان الغنية المتقدمة وبين البلدان الفقيرة النامية. وأوضح أن الأمر بحاجة عاجلة إلى مناخ اقتصادي دولي ملائم وديناميي من أجل زيادة زخم التقدم العالمي باتجاه التنمية المستدامة.

٩١ - ودعا اللجنة إلى أن تعطي اهتماماً خاصاً إلى البلدان التي لها ظروفها الخاصة، نظراً للتحديات العالمية الجديدة التي تحبط باستمرار جهودها من أجل التنمية المستدامة. وهذه البلدان تواجه نقصاً خطيراً في موارد التنمية، واستبعادها من الاقتصاد العالمي، وكوارث طبيعية لها علاقتها بالمناخ. وفي ختام كلمته قال إن الوقت قد حان لترجمة النوايا الطيبة إلى حوار بناء وشراكة حقيقية تقوم على المسؤوليات المشتركة ولكن دون تمييز، مدعومة بإرادة سياسية قوية من جانب المجتمع الدولي.

٩٢ - **السيد تومي** (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية): قال إن منظمته (اليونيدو) واصلت تركيزها على المجالات التي لها فيها ميزة نسبية واضحة وتستطيع من خلالها أن تساهم كأفضل ما يمكن في جهود المجتمع الدولي لتشجيع التنمية المستدامة. وبناء على ذلك فقد ركزت على ثلاث أولويات: الحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية؛ وبناء القدرات التجارية؛ والطاقة والبيئة.

٩٣ - فبالنسبة للحد من الفقر، تشجع اليونيدو تنمية قطاع خاص دينامي، وتعزيز قدرات الحكومات لكي تتبنى بيئة تفضي إلى خلق ثروة. ولذا فإنها تركز على إشراك الفقراء في القطاع الخاص سواء كأصحاب مشروعات أو كموظفين في هذا القطاع.

٩٤ - وفي مجال بناء القدرات، يشجع برنامج اليونيدو على زيادة القدرة التنافسية للمشروعات الصناعية في البلدان النامية، ومطابقة جودة مصنوعاتها للمستويات الدولية (بالتعاون مع المنظمات الأخرى في الأمم المتحدة)، واتصال المصدرين بالأسواق العالمية. وبناء على ما ذكرته منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن اليونيدو كانت أكبر وكالة قدمت مساعدات تقنية تتعلق بالتجارة بين وكالات الأمم المتحدة.

٩٥ - وقال إن تحسين كفاءة الطاقة، لاسيما كفاءة الطاقة الصناعية، ينبغي أن يكون عنصر رئيسياً في سياسات الطاقة الوطنية. فالقطاع الصناعي، الذي يمكن أن يعزى إليه ما يقرب من ثلث الطلب على الطاقة وثلث انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم، له أهمية كبيرة في الجهود المبذولة لمعالجة تغير المناخ دون التأثير المعاكس على النمو الاقتصادي، وعلى الأخص في البلدان النامية. وأضاف أن اليونيدو مكنت بعض البلدان من زيادة كفاءة طاقة صناعاتها، بمساعدة هذه البلدان في الحصول على تكنولوجيات أفضل، ومن خلال بناء قدراتها، وإدارة مثل هذه التكنولوجيات بكفاءة.

٩٦ - واستطرد قائلا إنه نظراً لأن الكثير من الفقراء في البلدان النامية لا يحصلون على طاقة حديثة، لاسيما في المناطق الريفية، فإن اليونيدو عملت على زيادة فرص الحصول على مثل هذه الطاقة بتوفيرها من مصادر متجددة ومن خارج الشبكة للاستخدامات الصناعية. فاستخدام الوقود الحيوي يتسم بإمكانيات هائلة لتشجيع النمو الاقتصادي وفرص العمل، بل ولمعالجة تغير المناخ إذا استخدم بصورة مستدامة.

٩٧ - وقال إن بروتوكول مونتريال المعني بالمواد التي تستنفد طبقة الأوزون هو واحد من أوضح الأمثلة على أن المجتمع الدولي، عندما يتكاتف معاً، يستطيع أن ينجح في معالجة التحديات البيئية الرئيسية. فاليونيدو تؤمن بشدة بأنه من الممكن تحقيق تقدم مماثل في معالجة تغير المناخ عن طريق اتفاقيات دولية مصممة تصميماً جيداً ومنفذة بصورة فعالة، تحت رعاية الأمم المتحدة.

٩٨ - وفيما يتعلق بتنمية أفريقيا، أشار إلى أن مؤتمر وزراء الصناعة الأفارقة الذي عقد في ميدراند بجنوب أفريقيا في المدة من ٢٤ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر، أثنى على قرار الاتحاد الأفريقي لتخصيص مؤتمر القمة الثامن لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي للموضوع المحوري: التنمية المستدامة. كما أوصى المؤتمر بمشروع خطة عمل للإسراع بالتنمية الصناعية في أفريقيا لعرضه على مؤتمر القمة. وبالإضافة إلى ذلك فإن الاتحاد الأفريقي، والجماعة الأفريقية، ومنظمة اليونيدو سوف يستضيفون اجتماع مائدة مستديرة حول التكنولوجيا والابتكار في الصناعة يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ احتفالا بيوم التصنيع في أفريقيا (الذي تقرر بمقتضى قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٣٧).

٩٩ - ومضي يقول إن اليونيدو أنشأت وحدة خاصة لتطوير وتنسيق الأنشطة التعاونية الصناعية فيما بين بلدان الجنوب، وذلك لكي تحقق إمكانيات التعاون فيما بين بلدان الجنوب بحيث تكمل التعاون فيما بين الشمال والجنوب. كما أنشأت المنظمة مراكز للتعاون فيما بين بلدان الجنوب عام ٢٠٠٧ في كل من الهند والصين. وتدرس الآن إنشاء مراكز أخرى مماثلة في البرازيل ومصر وجنوب أفريقيا، والتي ينتظر أن يكون لها فائدة خاصة لأقل البلدان نمواً.

١٠٠ -وفيما يتعلق بجهود تشجيع الترابط في منظومة الأمم المتحدة وإصلاحها، قال إن اليونيدو قامت بإصلاحات داخلية كبيرة في السنوات الأخيرة، وظلت ملتزمة التزاماً تاماً بالعمل مع الدول الأعضاء والمنظمات الشقيقة في الأمم المتحدة من أجل زيادة تأثير برامجها على المستوى القطري. وتعتقد اليونيدو أنه لكي يحقق إصلاح الأمم المتحدة أهدافه، ينبغي أن يتم هذا الإصلاح بطريقة تمكن الدول الأعضاء من الاستفادة بصورة تامة من الخبرة المتخصصة لجميع الأجهزة ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، مع ضمان أن تعمل هذه الأجهزة معاً داخل إطار مشترك تملكه البلدان نفسها.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠